بنك الجزيرة

تقرير مجلس الإدارة – 2013

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي بنك الجزيرة التقرير السنوي عن أداء ونشاطات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.

مقدمة

تأسس بنك الجزيرة " البنك" كشركة سعودية مساهمة عامة بموجب "المرسوم الملكي رقم" 46/م وتاريخ 12جمادى الثانية 1395هـ (الموافق 21 يونيو 1975م)، وباشر أعماله في 16 شوال 1396هـ (الموافق 9 أكتوبر 1976م) بعد أن انتقلت إليه عمليات فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية. ويمارس بنك الجزيرة أعماله بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 وتاريخ 29 رجب 1396هـ (الموافق 27 يوليو 1976م) الصادر من جدة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات المصرفية المتكاملة للعملاء من الأفراد والمؤسسات التجارية والشركات وذلك من خلال شبكة فروعه في المملكة وعبر القنوات البديلة. لا يوجد للبنك أي فروع أو شركات تابعة تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

في عام 1998، اتخذ مجلس إدارة بنك الجزيرة قراراً استراتيجياً بتحويل الخدمات التي يقدمها من الخدمات التقليدية إلى الخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولضمان التزام كافة أعماله بمبادئ الشريعة الإسلامية فقد أنشأ البنك إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي، كما قام بتشكيل هيئة رقابة شرعية ("الهيئة الشرعية") تضم عددا من كبار العلماء المتخصصين في "المصرفية الإسلامية" وذلك لفحص ورصد ومراقبة واعتماد عمليات البنك ونشر مبادئ الشريعة الإسلامية على أوسع نطاق في بيئة العمل. وكنتيجه لسعيه الدؤوب، فقد نجح بنك الجزيرة في تحويل جميع فروعه في عام 2002 لتعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها. وفي العام 2007 شهد البنك تحوله بالكامل إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقام في نفس الوقت بزيادة رأسماله إلى ثلاثة مليارات ريال سعودي جميعها من رسملة أرباح البنك . و يتوزع رأس مال البنك إلى 300 مليون سهماً بقيمة أسمية وقدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد.

ويقدم البنك لعملائه مختلف المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالحسابات الجارية وحسابات الادخار والودائع لأجل " نقاء "، والتمويلات الشخصية والسكنية، والتمويلات التجارية، وإدارة النقد والمدفوعات، ومنتجات الخزينة وبطاقات الائتمان، والتمويل الاستهلاكي والرهن العقاري.

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة

يوضح الجدول التالي الأداء المالي للبنك خلال السنوات الخمس الماضية:

المؤشرات المالية					
(بملايين الريالات السعودية – باستثناء ما ذكر خلافا لذلك)	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
صافي القروض والسلف	15,504	18,704	23,307	29,897	34,995
إجمالي الموجودات	29,977	33,018	38,686	50,781	59,976
ودائع العملاء	22,143	27,345	31,159	40,675	48,083
حقوق المساهمين/الملكية	4,486	4,516	4,733	5,012	5,729
صافي الدخل	28	29	303	500	651
نمو صافي الدخل (%)	(87.06)	5.0	945	65	30
العائد على متوسط حقوق الملكية (%)	0.60	0.64	6.55	10.27	12.12
العائد على الموجودات (%)	0.10	0.09	0.85	1.12	1.17
ربح السهم بالريال السعودي	0.09	0.10	0.01	1.67	2.17

صافي القروض والسلف:

بلغ صافي القروض والسلف 35 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام، بارتفاع بنسبة 17 % مقارنة بـــ29,9 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من عام 2012. هذا وقد واصل بنك الجزيرة خلال العام تنويع محفظة القروض لديه على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعمل على توسيع قاعدة عملائه مما خفف إلى حد كبير مخاطر التركز بالبنك.

سجلت القروض الاستهلاكية ارتفاعا من 10,4 مليار ريال سعودي كما في نهاية عام 2012 إلى 12,2 مليار ريال سعودي كما في نهاية عام 2013، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 17%، كما سجل صافي قروض الشركات ارتفاعا بمبلغ 3,2 مليار ريال سعودي خلال هذا العام مقارنة بما كانت عليه في السنة الماضية.

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية:

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية 3,07 مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ 3,14 مليار ريال سعودي في عام 2012 ،أي بانخفاض بنسبة 2%، وتمثل صافي نتيجة إدارة المخاطر والسيولة.

الاستثمارات:

بلغت استثمارات البنك 12.6 مليار ريال سعودي كما في نهاية السنة، بارتفاع بنسبة 40% عما كانت عليه في السنة الماضية . وتشمل استثمارات البنك معاملات المرابحة مع مؤسسة النقد العربي السعودي، وصكوك الشركات، وصناديق الاستثمار المشتركة. ومن الجدير بالذكر أن قرارات الاستثمار تخضع بشكل رئيسي لسياسة تنويع المخاطر في بنك الجزيرة، إلا أن بعض هذه القرارات تخدم إدارة السيولة بالبنك أيضا.

إجمالي الموجودات:

بلغ إجمالي الموجودات 60 مليار ريال سعودي كما في نهاية عام 2013، مقارنة بمبلغ 50,78 مليار ريال سعودي في عام 2012، أي بارتفاع بنسبة 18 % عما كان عليه في السنة الماضية.

ودائع العملاء:

سجلت ودائع العملاء ارتفاعا بنسبة 18 % إلى 48,1 مليار ريال سعودي كما في نهاية عام 2013، مقارنة بمبلغ 40,7 مليار ريال سعودي كما في عام 2012م. وكان من اللافت على هذا الصعيد نمو الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب) بنسبة 14,7% خلال عام 2013 حيث بلغت 19,2 مليار ريال سعودي مقارنة بمبلغ 16,7 مليار ريال سعودي كما في عام 2012. وتأتي هذه النتائج الباهرة والنمو المتزايد على هذا الصعيد كنتيجة مباشرة لتوسيع شبكة فروع الخدمات المصرفية الأفراد إضافة إلى طرح منتجات جديدة. ويتوقع بنك الجزيرة تحقيق المزيد من النمو في ودائع الحسابات الجارية مما سيساعد البنك في بيئة الإقراض المنافسة في الوقت الحاضر.

التحليل الجغرافي للإيرادات:

يوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات عمليات البنك بالاف الريالات السعودية حسب المناطق:

الرصيد حسب المنطقة	الوسطى	الشرقية	الغربية	المركز الرئيسي	المجموع
إجمالي دخل العمليات	**655,093**	**249,927**	**544,586**	**389,702**	**1,839,307**

أقسام العمل الرئيسية:

تتكون أنشطة البنك من أقسام العمل الرئيسية التالية:-

قطاع الأفراد: ودائع ومنتجات إئتمانية وإستثمارية للأفراد.

قطاع الشركات: قروض وودائع ومنتجات إئتمانية أخرى للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات.

الوساطة وإدارة الأصول: توفر خدمات الوساطة لتداول أسهم العملاء (هذا القطاع مدرج ضمن أنشطة شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) وهي شركة تابعة للبنك).

قطاع الخزينة: يغطي هذا القطاع أسواق المال والصرف الأجنبي وخدمات المتاجرة والخزينة.

قطاع التكافل التعاوني: يوفر قطاع التكافل التعاوني خدمات الحماية والإدخار وهي متوافقة تماماً مع الشريعة وتعتبر بديلة لخدمات التأمين على الحياة التقليدية.

ويوضح الجدول التالي إجمالي دخل ومصاريف العمليات، وصافي الأرباح لكل قطاع من قطاعات العمل:

2013 1000 ريال سعودي	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	الخزينة	الوساطة وإدارة الأصول	التكافل التعاوني	أخرى	المجموع
إجمالي دخل العمليات	547,923	491,845	542,697	274,695	21,385	(39,238)	**1,839,307**
إجمالي مصاريف العمليات	(648,279)	(256,955)	(110,064)	(145,782)	(31,946)	5,366	**(1,187,660)**
صافي (الخسارة)/الدخل	(100,356)	234,890	432,633	128,913	(10,561)	(34,883)	**650,636**

الشركات التابعة والزميلة:

يوضح الجدول التالي أسماء الشركات التابعة والزميلة ورأس مالها ونسبة ملكية الأسهم فيها وأعمالها الرئيسية، والبلد الذي تمارس فيه عملياتها وبلد التأسيس كما في 31 ديسمبر 2013:

الشركات التابعة/الزميلة	بلد النشاط و التأسيس	طبيعة الأعمال	رأس المال المساهم (بملايين الريالات السعودية)	الملكية
شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)	المملكة العربية السعودية	الوساطة وإدارة الأصول	500	%100
شركة أمان للتطوير العقاري والاستثماري	المملكة العربية السعودية	حفظ وإدارة الضمانات بالنيابة عن البنك	1	%100
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	المملكة العربية السعودية	أنشطة التأمين في قطاعات الحماية والإدخار	350	%35

يبلغ رأس مال شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) المدفوع 500 مليون ريال سعودي مقسمة إلى 50 مليون سهم بقيمة 10 ريال سعودي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال " شركة الجزيرة تكافل تعاوني" 350 مليون ريال سعودي مقسمة إلى 35 مليون سهم بقيمة 10 ريال سعودي للسهم الواحد. كما يبلغ راس مال شركة أمان للتطوير العقاري والإستثماري مليون ريال سعودي مقسمة إلى 100 سهم بقيمة 10,000 ريال سعودي للسهم الواحد.

الأرباح:

سجّل البنك أرباحاً صافية بلغت 650,6 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013. ويمثل ذلك زيادة وقدرها 150,2 مليون ريال سعودي، وتمثل نسبة 30% ، عن الأرباح التي حققها البنك لنفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت 500,5 مليون ريال سعودي. وبلغ ربح السهم الواحد 2,17 ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مقارنة بمبلغ 1,67ريال سعودي لنفس الفترة من العام الماضي. كما ارتفع إجمالي الموجودات بمبلغ 9.2 مليار ريال سعودي لتصل إلى 60 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013، مقارنة بـمبلغ 50,78 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012، ويمثل ذلك نموا بنسبة 18 %، في حين بلغت ودائع العملاء 48,08 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013، بارتفاع بمبلغ 7,41 مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة 18 % مقارنة بمبلغ 40,68 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012. أما صافي قروض وسلف العملاء، فقد ارتفعت بمبلغ 5.1 مليار ريال سعودي إلى 35 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013،ويمثل ذلك ارتفاعا بنسبة 17% مقارنة بـ 29,9 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012. وقد بلغت المحفظة الاستثمارية بالبنك 12,6 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013، بزيادة وقدرها 3,6 مليار ريال سعودي وتمثل ارتفاعا بنسبة 40% مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت 9 مليار ريال سعودي.

الاقتراض وسندات الدين المصدرة (الصكوك):

	كما في 31 ديسمبر 2013 (بآلاف الريالات السعودية)
صكوك ذات أولوية سداد ثانوية لفترة عشر سنوات بقيمة 1000 مليون ريال سعودي	**1000,000**
الإجمالي	**1000,000**

صكوك ذات أولولية سداد ثانوية لفترة عشر سنوات بقيمة 1000 مليون ريال سعودي:

بتاريخ 29 مارس 2011م، أصدر البنك 1,000 شهادة صكوك مؤجلة الدفع (الصكوك) بقيمة 1 مليون ريال سعودي لكل صك بمعدل توزيع أرباح مبني على أساس سعر العرض بين البنوك السعودية (سيبور) لفترة 6 أشهر يعاد سريانها نصف سنويا مقدما، إضافة لهامش ربح وقدره 170 نقطة أساس في السنة. وتستحق الصكوك بتاريخ 29 مارس 2021 كما أن التزامات البنك بموجب هذا الإصدار غير مضمونة بأية أصول أو ضمانات من قبل أي طرف آخر، وهي ثانوية الأولوية في السداد. ويتمتع البنك في هذا الإصدار بحق استدعاء الصكوك وهو الحق الذي يمكن ممارسته بعد تاريخ 29 مارس 2016 وفق شروط معينة وطبقا للشروط ذات العلاقة الواردة في نشرة الطرح المؤرخة في 28 مارس 2011. وقد تم تسجيل هذه الصكوك لدى سوق الأسهم السعودية (تداول).

أرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الاخرى

بلغت أرصدة البنك لدى البنوك و المؤسسات المالية الاخرى كما في نهاية 31 ديسمبر 2013م، 4,36 مليار ريال تستحق خلال عام واحد، بارتفاع نسبته 33 % مقارنة مع 3,29 مليار ريال لنفس الفترة من عام 2012، و هو ما يمثل النتيجة الصافية من السيولة و إدارة المخاطر.

مزايا وتعويضات الموظفين:

يتم تحديد مستوى وحجم تعويضات ومزايا الموظفين من خلال مراجعات استبيانات السوق والتي يتم تنظيمها بشكل دوري بالإضافة إلى بعض الوسائل الأخرى المتعلقة بالاستقصاء عن مستويات الرواتب في سوق العمل. ويتم اتباع هذه الإجراءات بهدف تمكين المجموعة من مواكبة ظروف السوق المحلية والإقليمية المتعلقة والتي ترتبط بشريحة موظفي المجموعات العاملين في المملكة خلافا لمستويات الأداء الدوري، كما تخفف حدة المخاطر ذات الارتباط.

ويتكون هيكل التعويضات من استحقاقات ثابتة ومتغيرة وبدلات وبرامج حوافز دورية وامتيازات غير نقدية، وكل ذلك طبقا للمعايير والأعراف المتبعة بالنسبة لقطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

وفقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية، والسياسات الداخلية للبنك، فإنّ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين تستحق الدفع عند انتهاء فترة خدمة الموظف. وقد بلغ إجمالي تعويضات نهاية الخدمة للموظفين كما في نهاية ديسمبر 2013 مبلغ 129,4 مليون ريال سعودي.

المخاطر الرئيسية

تنطوي كافة أنشطة البنك بدرجات متفاوتة، على قياس وتقييم وقبول إدارة المخاطر أو مجموعات المخاطر. وتضم أهم فئات المخاطر التي يتعرض لها البنك المخاطر الائتمانية (وتشمل مخاطر الأطراف المقابلة ومخاطر الدول الخارجية)، ومخاطر الأسواق (وتشمل مخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم)، ومخاطر العمليات بأشكالها المتعددة ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر حماية البيئة (المخاطر البيئية والاجتماعية).

إن حوكمة المخاطر وهيكل الملكية المعدة إعدادا جيدا تضمن الإشراف الجيد والمسئولية عن الإدارة الفعالة للمخاطر. وانطلاقا من ذلك فإن مجلس الإدارة يعتمد إطار المخاطر والخطط وأهداف الأداء والتي تشمل وضع حدود تقبل المخاطر، وتعيين كبار المسئولين، وتفويض الصلاحيات للمخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى وأيضا وضع إجراءات المراقبة الفعالة.

المعايير المحاسبية:

يحتفظ البنك بسجلات وقيود دقيقة للحسابات لديه. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية والصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) مع الإلتزام بـ"نظام مراقبة البنوك"، ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. وتنسجم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، باستثناء اعتماد معايير جديدة (راجع الايضاح (ج) 2 من القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2013)

تعيين مراجعي حسابات البنك

إنّ مراجعي حسابات البنك مسؤولين عن مراجعة القوائم المالية السنوية والربع السنوية للبنك. وقد أقر اجتماع "الجمعية العامة العادية" للبنك رقم 49 المنعقد في 6 أبريل 2013 (الموافق 1434/05/25هـ) توصية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بإعادة تعيين "إرنست و يونغ" كما عيّن "كي بي أم جي – الفوزان والسدحان" مراجعين لحسابات البنك لعام 2013م وذلك بدلاً عن شركة "ديلويت آند توش- بكر أبو الخير وشركاه".

كفاية رأس المال بموجب معيار بازل2 وبازل3:

إن معيار بازل 2 هو معيار عمل دولي يهدف إلى تعزيز ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية حيث يشترط حدا نظاميا أدنى لمتطلبات رأس المال آخذا في الاعتبار وضع مخاطر الشركة ذات العلاقة. وهذا المعيار تبنته مؤسسة النقد العربي السعودي.

يتكون إطار معيار بازل 2 من ثلاثة أركان تعزز بعضها البعض، والتي تهدف مجتمعة إلى المساهمة في تقوية سلامة ومتانة الأنظمة المالية:

الركن الأول: ويتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بالنسبة للمخاطر الائتمانية ومخاطر العمليات ومخاطر الأسواق.

الركن الثاني: ويتعلق بالمراجعة الإشرافية لمؤسسة النقد لإجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي لبنك الجزيرة.

الركن الثالث: ويتعلق بسلوكيات وأنظمة السوق من خلال الإفصاح العام.

وقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي توجيهاتها النهائية فيما يتعلق بتنفيذ إطار بازل 3 اعتبارا من 1 يناير2013. وينطوي الإطار الجديد على تعديلات هامة على طريقة حساب رأس المال النظامي ووزن مخاطر الركن الأول. وتضمن الإطار الجديد تحسينات هامة على الركن الثاني والركن الثالث

ويراقب البنك مدى كفاية رأس المال باستخدام النسب التي أقرتها المبادئ التوجيهية لمعياري بازل2 وبازل3 المعتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقيس هذه النسب كفاية رأس المال عن طريق مقارنة رأس مال البنك المدرج مع قائمة المركز المالي الموحّد للموجودات والمبالغ الأسمية للمشتقات والإلتزامات المالية بمبلغ موزون يعكس المخاطر المتعلقة بها.

إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي هي مستند شامل مصمم لتقييم بيانات مخاطر البنك، وإجراءات تحديد وقياس ومراقبة المخاطر ومتطلبات رأس المال ومصادر رأس المال. صممت إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلية لمعرفة وتحديد متطلبات رأس المال تحت سيناريوهات الضغط. وفي المجمل، لقد تم إعداد إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلية تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ويتم تحديثها على أساس سنوي.

لقد تم إعداد إفصاح كفاية رأس المال وفقا لقواعد بازل2 وبازل3 الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي

كما أن البنك في وضع جيد بما يمكنه من الاستجابة لمتطلبات رأس المال المحددة من قبل بازل3. وسيواصل البنك في عام 2014 المشاركة في مجموعات العمل التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص مختلف أوجه وجوانب بازل3، بما يسهل التنفيذ السلس لتلك القواعد في المملكة العربية السعودية.

المدفوعات النظامية

قام بنك الجزيرة خلال السنة بسداد الدفعات التالية :

المدفوعات	بملايين الريالات السعودية
الزكاة المسددة خلال عام 2013 (عن عام 2012)	12,2
ضريبة الدخل والضريبة المستقطعة	6,9
التأمينات الاجتماعية- حصة البنك وحصة الموظفين	47,5
التأشيرات، الإقامات والخدمات المتصلة بها .. إلخ،	0,8

قدرت التزامات الزكاة المستحقة لعام 2013 على المساهمين السعوديين بمبلغ 17,5 مليون ريال سعودي. وكان بنك الجزيرة قد جنب إحتياطياً كافياً في حساباته لتسوية مطلوبات الزكاة المقدرة. كما قدرت ضريبة الدخل الواجبة على المساهمين غير السعوديين بمبلغ 5 مليون ريال سعودي وسوف يتحملها المساهمون غير السعوديين.

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية:

فرضت مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والبلديات وجهات أخرى غرامات مالية على البنك بلغت في الاجمال 0,71 مليون ريال سعودي خلال عام 2013 كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجهه النظامية	بملايين الريالات السعودية
مؤسسة النقد العربي السعودي	0,64
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	0,06
البلديات وغيرها	0,01
الإجمالي	0,71

معاملات الأطراف ذات العلاقة:

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. وتجري معاملات الأطراف ذات العلاقة كما يري مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أساس تجاري بحت. كما تخضع معاملات الأطراف ذات العلاقة للحدود المعينة والنسب المنصوص عليها والمقررة في "نظام مراقبة البنوك" والأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

كانت أرصدة نهاية السنة المدرجة في القوائم المالية الموحدة والناتجة عن هذه المعاملات على النحو التالي :-

بنك باكستان الوطني (مساهم)	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	514	622
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	344	1,511
ذمم مدينة أخرى	-	726
تعهدات والتزامات طارئة	1,745	1,247

أعضاء مجلس الإدارة/الإدارة التنفيذية وكبار المساهمين وأفراد عائلاتهم:		
قروض وسلف	893,652	1,326,993
ودائع العملاء	3,678,321	4,337,448
ذمم مدينة أخرى	13,118	6,982
تعهدات والتزامات طارئة	8,888	6,403

صنف المساهمون الذين يمتلكون أكثر من 5% من رأس المال للبنك على أنهم من كبار المساهمين

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة:

	2013	2012
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الدخل من العمولات الخاصة	38,009	37,497
مصاريف العمولات الخاصة	43,606	42,878
الدخل من الرسوم والعمولات	119	158
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	4,715	4,263

بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال السنة كالتالي:

	2013 بآلاف الريالات السعودية	2012 بآلاف الريالات السعودية
مزايا قصيرة الأجل (رواتب وبدلات)	83,344	67,005
مكافآت نهاية الخدمة	16,116	13,391

يقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الأشخاص ، بمن فيهم المدراء التنفيذيين، الذين لهم الصلاحية والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك أو الأعضاء من خارج المجلس وفقاً للأطر التي حددتها التعليمات الصادرة عن السلطات الإشرافية، وتخضع للمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة وتوجيهات المكافآت الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي و لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي لبنك الجزيرة.

يدفع البنك النفقات والمكافآت لقاء حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس الفرعية وقد بلغ إجمالي هذه المدفوعات خلال عام 2013 لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول كما يلي:

التعويضات والبدلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول:

(بآلاف الريالات السعودية)

البيان	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	المدفوعات لخمسة من كبار التنفيذيين بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول
رواتب وتعويضات	-	-	15,406
بدلات	-	4,715	1,815
علاوات سنوية ودورية	-	-	14,125
حوافز	-	-	0
تعويضات أو مزايا تدفع على أساس شهري أوسنوي	-	-	6,450
الإجمالي	-	4,715	37,796

تأكيدات مجلس الإدارة:

يشرف مجلس الإدارة على أداء وعمليات البنك ووضع السياسات، وضمان التنفيذ الصحيح لها وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك، يراجع المجلس دورياً فاعلية الأنظمة القائمة والضوابط الداخلية ويراقب القطاعات الرئيسية للبنك للتحقق من تنفيذ السياسات العامة ومستويات إدارة المخاطر التي حددها المجلس.

كما يراجع المجلس أيضاً من خلال لجنة المراجعة المركز المالي للبنك مع مراجعي حسابات البنك لضمان سلامة ونزاهة الأداء المالي والالتزام التام بالأنظمة واللوائح والمعايير المحاسبية المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويؤكد مجلس الإدارة مسؤوليته القانونية عن دقة البيانات المالية، وأنها تعكس الوضع المالي للبنك ونتائجه بصورة عادلة، كما يضمن التزام كافة عملياته بضوابط المراقبة الموضوعة من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

ويؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأشخاص الآخرين من ذوي المصلحة حسب معرفته ومن كافة النواحي الجوهرية ما يلي:

- انه قد تم إعداد السجلات المحاسبية للبنك بشكل صحيح.
- أنّ نظام الرقابة الداخلية في البنك فعال.
- إنه لا توجد أية أدلة تشير إلى عدم قدرة البنك على الاستمرار في ممارسة أعماله كمؤسسة ناجحة.
- أنه لا يوجد في أي عقد يكون البنك طرفاً فيه أية مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب والرئيس التنفيذي أو المسؤول المالي الأول أو أي شخص له علاقة معهم، باستثناء ما هو مذكور في هذا التقرير في "معاملات الأطراف ذات العلاقة".

كذلك قام مراجعو الحسابات حسب الموضح في تقريرهم، كجزء من أداء واجباتهم بشأن القوائم المالية، بمراجعة ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك بما يمكنهم من تصميم إجراءات مراجعة ملائمة، ولكن ليس لغرض تكوين رأي حول فعالية الضوابط الداخلية بالبنك. وقد أبلغ مراجعو الحسابات مجلس الإدارة ببعض النواقص أو التوصيات الناشئة عن ذلك العمل. وبرأي الإدارة فإن هذه البنود لا تشكل جوانب جوهرية، ولذلك اصدر المراجعون تقريرهم غير المتحفظ على القوائم المالية للبنك.

سياسة توزيع الأرباح

يلتزم البنك في عملية توزيع الأرباح بالقواعد واللوائح الصادرة عن مختلف الجهات النظامية المختصة، وأيضا بالنظام الأساسي للبنك. وفي هذا الصدد، فإنّ المادة (45) من النظام الأساسي للبنك تنص تفصيلاً على ما يلي:

"توزع صافي أرباح الشركة السنوية بعد خصم النفقات العامة والتكاليف الأخرى، وبعد تجنيب احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها، وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يراها المجلس ضرورية".

وتنص أحكام "نظام مراقبة البنوك" ذات الصلة كالآتي:

(1) تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة الواجبة على المساهمين السعوديين والضريبة المستحقة على المساهمين غير السعوديين طبقا للقوانين والأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية. وتقوم الشركة بتحويل هذه المبالغ إلى السلطات المعنية.وتخصم الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين من حصصهم في صافي الربح .

(2) تحول نسبة 25 % على الأقل من صافي الأرباح إلى الاحتياطي النظامي. ويستمر تجنيب هذه النسبة الى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

(3) يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني والزكاة والضريبة مبلغ لا يقل عن (5 %) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقا لما يقترحة مجلس الادارة وتقرره الجمعية العامة ، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين المعنيين لا تكفي لدفع الأرباح فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما إقترحه مجلس الإدارة.

(4) ما يتبقى بعد المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (1)، (2)، (3) تستخدم بالطريقة التي يوصي بها مجلس الإدارة وحسبما تقرره الجمعية العامة.

(5) النسبة المئوية لمساهمة كل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين سيتم اعتبارها عند حساب المبلغ الذي سيخصص للاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى من الأرباح الصافية (بعد الزكاة والضرائب). ويشارك كل من فئتي المساهمين هاتين في تخصيص مثل هذه الاحتياطيات على أساس تناسبي مع حصصهم من الأسهم وبعيداً عن حصة كل منهما في الأرباح بعد دفع الزكاة والضرائب.

التنازل عن حقوق أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في الرواتب والتعويضات:

ليس لدى البنك أيّ علم بأية ترتيبات أو اتفاقيات للتنازل من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين عن أية رواتب أو مكافآت أو تعويضات.

تنازل المساهمين عن حقوقهم في الأرباح:

ليس لدى البنك أيّ علم بأية ترتيبات أو اتفاقيات للتنازل من قبل أي من مساهمي البنك عن أيا من حقوقهم في الأرباح.

الإخطارات المتعلقة بكبار المساهمين:

لم يتلق البنك خلال السنة أي إخطار من المساهمين أو الأشخاص ذوي العلاقة فيما يتعلق بأي تغيير في ملكيتهم لأسهم البنك وفقا لمتطلبات الإفصاح من قواعد الإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية. وتوضح الجداول التالية ملكية كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين و زوجاتهم وأولادهم القصّر في الأسهم:

(1) بيان المصالح وحقوق الخيار وحقوق الاكتتاب لكبار المساهمين

اسم الشخص صاحب المصلحة	بداية عام 2013		خلال عام 2013		نهاية عام 2013	
	عدد الأسهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير
بنك باكستان الوطني	17,500.000	%5,83	17,500,000	-	17,500.000	-
الشيخ / صالح عبدالله محمد كامل	15,000.000	%5,00	15,000,000	-	15,000,000	-

(2) بيان المصالح وحقوق الخيار وحقوق الاكتتاب لأعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأطفالهم القصّر

اسم المساهم صاحب المصلحة	في بداية عام 2013		خلال عام 2013		في نهاية عام 2013	
	عدد الأسهم	الملكية %	عدد الأسهم	التغير %	عدد الأسهم	التغير %
الأستاذ/ طه بن عبد الله القويز	174,333	% 0,06	174,333	--	174,333	--
الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامل	10,005,000	%3,34	10,005,000	--	10,005,000	--
شركة بيت التوفيق للتنمية	2,692,578	%0, 90	602,578	(%78)	602,578	--
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان (العضو المنتدب والرئيس التنفيذي)	2,000	%0,00	2,000	--	2,000	--
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	8,999	%0,00	8,999	--	8,999	--
المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	1000	%0.00	1000	--	1000	--
شركة اتحاد الأخوة للتنمية	19,781,816	% 6.59	19,781,816	--	19,781,816	--
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطان	11,990,320	% 4	11,990,320	--	11,990,320	--
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	1,256,451	%0.42	1,401,872	%12	1,401,872	--
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – (يمثلها في مجلس الإدارة الأستاذ/ محمد بن عبد الله الحقباني)	12,275,138	%4,09	12,275,138	--	12,275,138	--
الأستاذ/ ماجد بن عبدالله الحقيل	15,600	% 0,01	146,248	% 837	146,248	--

(3) بيان المصالح وحقوق الخيار وحقوق الاكتتاب لكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأطفالهم القصّر

إسم الشخص صاحب المصلحة	بداية العام 2013		خلال العام 2013		نهاية العام 2013	
	عدد الأسهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير
الأستاذ/ شاهد أمين (المسؤول المالي الأول)	-	-	-	-	-	-

مجلس الإدارة واللجان الفرعية:

اجتماعات المجلس

عقد المجلس خمس اجتماعات في عام 2013 (سبع اجتماعات في عام 2012)، حسب الجدول أدناه :

اسم العضو	الصفة	الاجتماع الأوّل 2013/1/13	الاجتماع الثاني 2013/3/3	الاجتماع الثالث 2013/5/24	الاجتماع الرابع 2013/9/22	الاجتماع الخامس 2013/12/22	المجموع
الأستاذ / طه بن عبد الله القويز	مستقل	1	1	1	1	1	5
الأستاذ / عبدالله بن صالح كامل	غير تنفيذي	1	1	-	1	-	3
الأستاذ / نبيل بن داود الحوشان (العضو المنتدب والرئيس التنفيذي)	تنفيذي	1	1	1	1	1	5
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	غير تنفيذي	1	1	1	1	1	5
الأستاذ / خليفة بن عبد اللطيف الملحم	مستقل	1	1	1	1	1	5
الأستاذ / خالد بن عمر البلطان	مستقل	1	1	-	1	1	4
المهندس / عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	غير تنفيذي	1	1	1	1	1	5
الأستاذ / محمد بن عبد الله الحقباني	غير تنفيذي	1	1	1	1	1	5
الأستاذ / ماجد بن عبد الله الحقيل	غير تنفيذي	1	1	1	-	1	4

لجان مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من (9) أعضاء، كان قد تم انتخابهم من قبل الجمعية العامة العادية "الثامنة والأربعون" في اجتماعها المنعقد في 12 صفر 1434 هـ الموافق 25 ديسمبر 2012 في المركز الرئيسي للبنك في جدة، للدورة الحالية التي بدأت في 1 يناير 2013 لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 31 ديسمبر 2015. ويضم المجلس (3) أعضاء مستقلين و (5) غير تنفيذيين و عضو واحد تنفيذي.

وبصفة عامة، يشرف مجلس الإدارة على أداء وعمليات البنك وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية خلال العام، ووضع السياسات، وضمان التنفيذ الصحيح لها. بالإضافة إلى ذلك، يراجع المجلس دورياً فاعلية الأنظمة القائمة والضوابط الداخلية ويراقب القطاعات الرئيسية للبنك للتحقق من تنفيذ السياسات العامة ومستويات إدارة المخاطر التي حددها المجلس.

كما يراجع المجلس أيضاً من خلال لجنة المراجعة المركز المالي للبنك مع مراجعي حسابات البنك لضمان سلامة ونزاهة الأداء المالي والالتزام التام بالأنظمة واللوائح والمعايير المحاسبية المطبقة في المملكة العربية السعودية.

يتضمن الجدول التالي التفاصيل المتعلقة بأعضاء مجلس إدارة البنك، والذين يشغلون أيضا عضوية مجالس شركات مساهمة سعودية مدرجة وغير مدرجة وذلك كما في 31 ديسمبر 2013:

اسم عضو مجلس الإدارة	العضوية في مجالس إدارة شركات مساهمة أخرى
الأستاذ / طه بن عبد الله القويز	o السوق المالية السعودية (تداول)- رئيس مجلس الإدارة o شركة دراية المالية – رئيس مجلس الإدارة o شركة كيان السعودية للبتروكيماويات – عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / عبدالله بن صالح كامل	o شركة عسير – رئيس مجلس الإدارة o شركة أملاك العالمية للتطوير والتمويل العقاري – رئيس مجلس الإدارة o شركة إعمار المدينة الاقتصادية – عضو مجلس الإدارة o شركة أم القرى للتنمية والإعمار – عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / نبيل بن داود الحوشان	o شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) – عضو مجلس الإدارة
المهندس / عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	o شركة إسمنت القصيم – عضو مجلس الإدارة o شركة الجزيرة تكافل تعاوني – رئيس مجلس الإدارة o شركة إتحاد الأخوة للتنمية – عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / خالد بن عمر البلطان	--
المهندس / طارق بن عثمان القصبي	o شركة عسير– عضو مجلس الإدارة o شركة دلة القابضة للخدمات الصحية– رئيس مجلس الإدارة o شركة عطاء التعليمية – عضو مجلس الإدارة o شركة سارب للاستثمار العقاري – عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / خليفة بن عبد اللطيف الملحم	o شركة البولي بروبلين المتقدمة – رئيس مجلس الإدارة o شركة الاسمنت الأبيض السعودية– عضو مجلس الإدارة o شركة الإتفاق للصناعات الحديدية – عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / محمد بن عبد الله الحقباني	o الشركة الوطنية للبتروكيماويات – عضو مجلس الإدارة o شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) – عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / ماجد بن عبد الله الحقيل	o الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني – عضو مجلس الإدارة o شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) – رئيس مجلس الإدارة o شركة ناس القابضة – عضو مجلس الإدارة o شركة رافال العقارية – عضو مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية:

تتكون " اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة " من أعضاء يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة. ويرأس اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة لهذه الدورة. ويحدد مجلس الإدارة اختصاص وصلاحيات هذه اللجنة. وتقع على عاتق اللجنة التنفيذية وفقاً للصلاحيات المنوطة بها، مراقبة تنفيذ الإستراتيجية والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، وإدارة المخاطر ومراقبة أداء البنك والتوصية بالميزانية وخطة العمل المقدمة للعام المالي، وضمان التنفيذ الصحيح لسياسات مجلس الإدارة. إضافة إلى ذلك فإن اللجنة مسؤولة عن مراقبة كفاءة معايير الرقابة وتنفيذ سياساتها.

تم تشكيل "اللجنة التنفيذية" للدورة الحالية في اجتماع "مجلس الإدارة" (180) المنعقد في 1 ربيع الأول 1434 هـ (الموافق 13 يناير 2013). وقد عقدت اللجنة 12 اجتماعاً خلال عام 2013 (12 اجتماعاً في 2012)، حضرها أعضاء اللجنة على النحو المبين في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الإجتماعات التي حضرها
الأستاذ / طه بن عبد الله القويز	رئيس اللجنة التنفيذية	12
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	عضو اللجنة التنفيذية	12
الأستاذ / نبيل بن داود الحوشان	عضو اللجنة التنفيذية	12
الأستاذ / خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو اللجنة التنفيذية	11
الأستاذ / ماجد بن عبد الله الحقيل	عضو اللجنة التنفيذية	12

لجنة المراجعة:

تلعب لجنة المراجعة دورا أساسيا يتمثل في مساعدة "مجلس الإدارة" في اداء الواجبات والمهام النظامية المناطة به والإشراف على الحسابات المالية ومراجعة حدود المخاطر بالإضافة إلى مهام المراجعة والتنسيق مع المراجعين الخارجيين لحسابات البنك. وتراجع اللجنة القوائم المالية على أساس ربع سنوي كما تساعد "مجلس الإدارة" في الاضطلاع بالتقويم والمراجعة السنوية لضمان فعالية ضوابط الرقابة الداخلية بالبنك، وتحديد المخاطر المحتملة ووضع الخطط الاستراتيجية لمواجهتها.

وقد أظهرت نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك، مستويات جيدة ومقبولة من الضوابط الرقابية. وضمن هذا السياق فإن بنك الجزيرة يتبنى ويطبق كافة السياسات والإجراءات المطلوبة من مختلف الجهات النظامية بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية.

وتتكون لجنة المراجعة من رئيس يتم اختياره من أعضاء "مجلس الإدارة" غير التنفيذيين، واثنين من الأعضاء المستقلين من خارج البنك. ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة رئيس لجنة المراجعة والمسؤول المالي الأول على أساس دوري منتظم. كما يحضرها أيضا الرئيس التنفيذي وكبار المدراء التنفيذيين متى ما دعت الحاجة لذلك. وقد عقدت لجنة المراجعة أربعة اجتماعات خلال عام 2013، حضرها كل من الرئيس والأعضاء كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
الأستاذ/ محمد بن عبد الله الحقباني	رئيس لجنة المراجعة	4
الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز	عضو لجنة المراجعة	4
الأستاذ/ طه محمد أزهري	عضو لجنة المراجعة	4

لجنة الترشيحات والمكافآت:

شكلت هذه اللجنة عقب إصدار بنك الجزيرة للائحة ميثاق الالتزام، كلجنة فرعية ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة. ويتضمن الملحق (خ) المرفق بميثاق الالتزام شرحا لأسس هيكل اللجنة ومهامها ومسؤولياتها وفقا لقواعد ولوائح حوكمة التزام الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

تتركز مهام ومسؤوليات هذه اللجنة على التوصية إلى مجلس الإدارة بالترشيحات والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، وإجراء المراجعة السنوية للخبرات المطلوبة، ومراجعة هيكل مجلس الإدارة والتوصية بالتغييرات التي يمكن القيام بها. كما أن اللجنة مسؤولة عن التحقق من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي مصلحة لأي عضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى. وتقع على اللجنة أيضاً مسؤولية ربط التعيينات الموصى بها مع الخبرات المطلوبة، والمؤهلات والخبرات، وأيضا وضع ومراجعة سياسات مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين.

وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها رقم 42 المنعقد بتاريخ 10 ربيع الثاني 1429هـ الموافق 16 أبريل 2008م على قواعد الاختيار والترشيح للجنة ومسؤولياتها وفقا للمادة رقم 15 الصادرة عن هيئة السوق المالية ووفقاً لتوصية مجلس الإدارة أيضا.

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت للدورة الحالية في اجتماع المجلس المنعقد في 01 صفر1431 هـ (الموافق 16 يناير 2010م). وعقدت اللجنة اجتماعين خلال عام 2013 (ثلاثة اجتماعات خلال عام 2012) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة كما هو موضح في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامل	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	2
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	2
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطان	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	2

* قررت الجمعية العامة العادية، في اجتماعها رقم "سبع وأربعون" المنعقد في (1433/5/12 هـ الموافق 14 أبريل 2012م)، تغيير عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت ليصبح اجتماعين على الأقل وعند الحاجة أيضا (بدلاً من أربعة اجتماعات على الأقل) .

لجنة إدارة المخاطر

تساعد هذه اللجنة "مجلس الإدارة" في الوفاء بمهام الإشراف على المخاطر الكامنة في أعمال البنك وضوابط الرقابة. وتتركزمهامها ومسؤولياتها في الإشراف والمراقبة، حيث تقوم بمراجعة قدرة البنك على إدارة المخاطر استناداً إلى التحليل الملائم وصياغة السياسات الملائمة لإدارة المخاطر. كما أنيط باللجنة مهمة الموافـقة على نظام التصنيف الائتماني في البنك واعتماد سياسات المخاطر في إدارة الموجودات والمطلوبات وفق ما توصي به لجنة الموجودات والمطلوبات.

وتقوم اللجنة بقياس مدى الانكشاف للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكبيرة والخطوات التي اتخذتها الإدارة من أجل مراقبة وضبط ورفع التقارير عن حالات المخاطر، بما في ذلك مراجعة الائتمان، والسوق والسيولة ومخاطر السمعة ومخاطر العمليات والمخاطر الاستراتيجية بالإضافة إلى تقييم المخاطر ومستويات تقبل المخاطر والموافقة على المعاملات الملائمة. وتراجع اللجنة نطاق إدارة المخاطر والأنشطة المستهدفة ذات الصلة بأنشطة إدارة المخاطر في البنك.

تم تشكيل "لجنة إدارة المخاطر" للدورة الحالية في اجتماع مجلس الإدارة رقم (180) المنعقد في 1 ربيع الأول 1434هـ (الموافق 13 يناير 2013م)، وعقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2013، حضرها أعضاء اللجنة على النحو المبين في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	رئيس لجنة إدارة المخاطر	4
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو لجنة إدارة المخاطر	4
الأستاذ/خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو لجنة إدارة المخاطر	2
الأستاذ/ تشارلز برودي (رئيس مجموعة إدارة المخاطر)	عضو لجنة إدارة المخاطر	4

لجنة برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة"

تقوم هذه اللجنة بدورهام في مساعدة مجلس الإدارة على تأدية المسؤوليات الاجتماعية المتعلقة ببرنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة"؛ وتتولى أيضاً إعداد السياسات والإجراءات المرتبطة بأنشطة وبـرامج المسؤولية الاجتماعية، وإقرار الميزانية والخطة السنوية للبـرنامج، وتذليل كافة العقبات التي قد تواجه برامج المسؤولية الاجتماعيّة، ومراجعة أهداف البرنامج من خلال تسليط الضوء على دور "بنك الجزيرة" في خدمة المجتمع.

وتشارك لجنة "خير الجزيرة لأهل الجزيرة" في العديد من بـرامج المسـؤولية الاجتماعيّة بالمملكة العربية السعودية، وتعمل على تعزيز سبل التعاون والتواصل بين البنك والهيئات المرتبطة بهذه البرامج، وتأسيس شراكات مع الجمعيات والمؤسسات الخيـرية في المملكة ليسهم ذلك بتسليط الضوء على دور القطاع الخاص في دعم مبادرات المسؤوليّة الاجتماعيّة. وتسعى لجنة البرنامج أيضاً إلى توفير بيئة مؤاتية لمساعدة الشباب وتأهيلهم لدخول السوق، فضلاً عن تقديم برامج مخصصة لتأهيل المعوقين. وترفع اللجنة تقاريرها سنوياً إلى مجلس الإدارة حول أنشطة ومبادرات البرنامج.

وقد تم تشكيل لجنة برنامج "خير الجزيرة لأهـل الجزيرة" للدورة الحالية خلال اجتماع مجلس الإدارة رقم 180 المنعقد بتاريخ 1 ربيع الأول 1434 هـ (الموافق 13 يناير 2013). وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2013 (واجتماعين في عام 2012)، وحضر هذه الاجتماعات أعضاء اللجنة حسبما هو موضح في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات
الأستاذ / خالد بن عمر البلطان	رئيس لجنة برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة"	3
المهندس /عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	عضو لجنة برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة"	3
*الأستاذ / عبد العزيز بن ابراهيم الهدلق	عضو لجنة برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة"	2

* رفع البنك طلباً إلى "مؤسسة النقد العربي السعودي" (ساما) لتعيين الأستاذ / عبد العزيز بن ابراهيم الهدلق عضواً ثالثاً في لجنة برنامج "خير الجزيرة لأهل الجزيرة"، ووافقت المؤسسة على الطلب في خطابها رقم (341000084250) بتاريخ 6 / 7 / 1434هـ (الموافق 16 مايو 2013).

حوكمة الشركات

يلتزم "بنك الجزيرة" التزاما دقيقا بتطبيق قواعد لائحة حوكمة الشركات، ويضمن التنفيذ الكامل لأنظمة الرقابة الداخلية الشاملة، وسياسات الشفافيّة، ومراعاة مبادئ إدارة المخاطر. ويحرص البنك كذلك على ضمان توافق كافة أعماله مع القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربيّة السعوديّة، وتماشيها مع آخر التطورات ضمن أطر الحوكمة العالمية بما فيها توجيهات "مؤسسة النقد العربي السعودي"، و"هيئة السوق المالية السعوديّة"، وكافة المتطلبات والتوصيات الصادرة عن لجنة "بازل".

واستناداً للفقرتين (ج) من المادة الأولى و(أ) من المادة التاسعة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية والصادرة عن "هيئة السوق المالية السعوديّة"، يلتزم "بنك الجزيرة" بتطبيق كافة الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية باستثناء المادة التالية:

رقم المادة:	محتوى المادة	الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة (6) حقوق التصويت	أ) يعد التصويت حقاً أساسياً للمساهم لا يمكن إلغاؤه بأي طريقة، وعلى الشركة تجنب وضع أي إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام حق التصويت، ويجب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت وتيسيره.	ب) يجب اتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العمومية	التصويت التراكمي لم يفعل حتى الآن كإجراء إلزامي

هذا ولقد تم إدراج كافة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن "هيئة السوق المالية السعوديّة" بشكل مفصل ضمن إطار حوكمة الشركات في البنك بما يضمن استمرار البنك بالالتزام والمتابعة والإشراف. ويتم تقييم فعالية هذا الإطار بين الحين والآخر مع إجراء التعديلات المناسبة عليه عند الحاجة.

المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية

يولي بنك الجزيرة كواحد من المؤسسات المالية الرائدة في المملكة العربية السعودية، أهمية كبيرة لبيئة الرقابة الداخلية؛ حيث يعتمد لهذا الغرض إجراءات رقابية فعّالة على مستوى كافة قطاعاته. وتتم مراقبة واختبار مدى فعالية هذه الإجراءات بشكل مستمر من قبل فعاليات الرقابة بالبنك، كما يتم اختبارها من قبل مراجعي حسابات خارجيين مستقلين وفرق تفتيش نظامية.

وقد أظهرت نتائج المراجعة السنوية لإجراءات الرقابة الداخلية في "بنك الجزيرة" مستويات رقابية جيدة ومقبولة.

الخطط المستقبليّة

موجز:
بنك الجزيرة هو مؤسسة مصرفية رائدة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويملك مجموعة من أنشطة العمل ومصادر الدخل. وقد حقق البنك ذلك من خلال مواصلة الاستثمار في البنية التحتية لأعماله الرئيسيّة، والتركيز على توظيف رأس ماله في مجموعة من الأعمال الاستراتيجية. وتشتمل خطوط العمل الرئيسية للبنك على الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفيّة الخاصة وخدمات الشركات العالميّة والخزينة وخدمات الوساطة وإدارة الأصول وتتوافق كافة منتجات وقطاعات أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يحرص البنك على تقييم فرص الأعمال الجديدة لتوسيع نطاق منتجاته وخدماته المصرفية والمالية التي يقدمها للعملاء. وتستكمل هذه العروض من قبل الشركات الزميلة للبنك، والتي تقدّم أيضاً خدمات التأمين التكافلي، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، وخدمات الوساطة، والأوراق المالية.

ويمتلك "بنك الجزيرة" مجموعة متخصصة بالاستراتيجيات وتطوير الاعمال ترفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي ، ورؤساء مجموعة العمل ومجموعة المساندة، وتسهم بالمساعدة في إعداد خطط واستراتيجيات الأعمال. وقد كلف البنك خلال السنة مؤسسة "ماكينزي آند كومباني" الاستشاريّة لوضع استراتيجية البنك متوسطة وطويلة المدى للسنوات المالية 2014-2018.

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

تواصل "مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد" في "بنك الجزيرة" لعب دور محوري في القطاع المصرفي المحلي، حيث تقدّم الحلول المصرفيّة الفريدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمواكبة الاحتياجات المتغيّرة للعملاء. وتشتمل محفظة منتجات البنك على الحسابات الجارية، وودائع المرابحة، والتمويل الشخصي، والبطاقات الائتمانيّة، فضلاً عن مجموعة خاصة من منتجات التمويل العقاري وحلول التمويل المضمون كبرنامج "بيتي" للتمويل السكني بنظام "الإجارة"، وحلول التمويل الاستثماري العقاري والتمويل المضمون التي رسخت مكانة البنك بين أفضل مؤسسات القطاع لجهة الحصة السوقيّة والنمو السنوي.

وكان مجلس إدارة "بنك الجزيرة" قد اتخذ قبل خمس سنوات قراراً استراتيجياً بتطوير مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد؛ حيث تم التركيز أولاً على استقطاب كفاءات عالمية المستوى قبل الاستثمار في تطوير المنتجات المبتكرة، إضافة إلى توسيع شبكة فروعه وتوفير قنوات عالية المستوى تحت شعار "خدمات مصرفية متميّزة للأفراد".

وقد ركز أحد المكونات الرئيسية لإستراتيجية البنك على زيادة الحصة السوقيّة للبنك من خلال توسيع شبكة فروعه، حيث ارتفعت شبكة فروع البنك منذ عام 2008م من 24 إلى 62 فرعاً، وارتفعت حصته السوقيّة من 1,7% إلى 3,65% ، وهناك خطط لافتتاح المزيد من الفروع مستقبلاً؛ وهو ما أدى إلى نمو قاعدة عملاء البنك بواقع 5 أضعاف، وتحقيق نمو سنوي مركب بنسبة 41%.

وقد استتبع هذا التوسع حصول العديد من التحولات المتعلقة بالشؤون المالية وخصوصاً تمويل الأفراد؛ فقد نجح البنك في زيادة محفظة تمويل الأفراد العملاء من 1,655 مليون ريال سعودي في عام 2008 إلى 12,244 مليون ريال لهذا العام (بنسبة نمو سنوي مركب بلغت 53% مقابل نسبة نمو متوقعة للسوق بلغت 14%)؛ وكنتيجةً لهذا الارتفاع، فقد بلغت نسبة التمويل إلى الودائع 70% بعد أن كانت 18% في عام 2008، ويرجع الفضل في ذلك إلى إطلاق منتجات جديدة وعروض قيمة ومنافسة تعززها أساليب بيع متعددة القنوات.

ورغم التحديات التي تواجه القطاع لجهة ودائع المرابحة الفردية الناجمة عن انخفاض هوامش الربح، إلا أن "بنك الجزيرة" نجح في تعزيز إجمالي مطلوباته من 9,447 مليون ريال سعودي عام 2008 إلى 17,373 مليون ريال بحلول نهاية العام 2013 ، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 13%، متجاوزاً بذلك نسبة 10.3% للنمو السنوي المركب لإجمالي الودائع في السوق السعودي.

كما تمكن "بنك الجزيرة" من خلال طرح بطاقات الأداء المتوازن ، والتي تعنى بإدارة العلاقات والمبيعات والجودة سواء، من تحقيق نمو بواقع 3 أضعاف ما كان عليه سابقا في أرصدة الحسابات الجارية خلال 5 سنوات إضافة إلى تسجيل نمو سنوي مركب بمعدل 27% متجاوزاً بذلك معدل 20% المتوقع للنمو السنوي المركب لسوق خدمات "الشركات والأفراد" على صعيد الودائع تحت الطلب.

بلغت حدة المنافسة السوقية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أوجها، وخاصة على نطاق سوق الخدمات المالية الشخصيّة، مما أدى إلى اندلاع حروب أسعار في مطلع عام 2013. ومن أجل تحقيق التوازن في الهوامش المستهدفة اختار البنك الحفاظ على نسب الربح عموماً مع خفض انتقائي للقطاعات المستهدفة خلال ذروة الموسم وأيضا خفض نسب الربح

فيها. وفي أعقاب ذلك، سجلت محفظة تمويل الأفراد نمواً كبيرا ليصل إلى 12,333 مليون ريـال سعودي في عام 2013 مقارنة بمبلغ 10,532 مليون ريـال في عام 2012 محققاً نموا سنويا بمعدل 17%.

وحافظ "بنك الجزيرة" على موقعه الرائد في قطاع التمويل العقاري طيلة السنوات الثلاثة الماضية، حيث سجلت محفظة التمويل العقاري للبنك نمواً بنسبة 32% خلال عام 2013. وبحيازته على خمس النمو الإجمالي من السوق على هذا الصعيد، فقد نمت محفظة التمويل العقاري للبنك بواقع 32% عام 2013 لتسجل حصة سوقيّة بنسبة 10,5% مقارنةً بنسبة 9,7% المسجلة عام 2012.

على صعيد المطلوبات، تجاوز البنك متوسط النمو في سوق الودائع تحت الطلب ليحقق نمواً بنسبة 16% (مقابل نسبة 14% لنمو السوق). وتمكن برنامج المرابحة الإسلامية "نقاء" من مواجهة التحديات المستمرة لتراجع السوق منذ ديسمبر 2012 (إلى مستويات أدنى من تلك المسجلة عام 2007)، وواصل دوره كخيار استثماري للعديد من الأفراد.

وبشكل عام، سجلت محفظة المطلوبات بالمجموعة نمواً بنسبة 10%، منهيةً العام عند مستوى 17,864 مليون ريـال سعودي مقارنة بمبلغ 16,312 مليون ريـال المسجل في عام 2012 (مقابل نسبة 11% لنمو سوق الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة) معززا بشكل رئيسي باستقطاب المزيد من مودعي الودائع تحت الطلب.

وفي إطار سعيه المستمر لترسيخ مكانته الرائدة في مجال إطلاق المنتجات المبتكرة، طرح "بنك الجزيرة" بطاقة "ناديك" الائتمانية الحصرية لأندية كرة القدم بالتعاون مع 7 اندية سعودية رئيسية في خطوة هي الأولى من نوعها في المنطقة. وتتيح بطاقة "ناديك" الفرصة لعشاق رياضة كرة القدم السعوديين تشجيع نواديهم المفضلة بمجرد استخدام بطاقاتهم الائتمانية، والاستفادة من مزايا إضافية بالإضافة لميزة الاسترداد النقدي السنوية. وبالنسبة للبنك فإن هذا المنتج سيشكل مصدراً مهماً للدخل، بما يوفره من تنويع لمصادر العمولات الخاصة وإيرادات الرسوم خلال السنوات القادمة.

كما شهد نهاية عام 2013 إطلاق خدمة جديدة تحت مسمى مراكز " فوري" للخدمات المصرفية عبر افتتاح أول مركز لها من هذا النوع في حي السليمانية بالرياض. وتتيح مراكز "فوري" الاستفادة من قطاع التحويلات المالية للمقيمين والذي يشكل ثاني أكبر سوق في العالم. وإضافة إلى توفير خدمات التحويل السريع للأموال من خلال شريك البنك الاستراتيجي المتمثل بشركة "موني جرام"، توفر هذه المبادرة كذلك طيفاً واسعاً من المنتجات والخدمات الأخرى كصرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية المحلية والدولية بين الحسابات..

كذلك حقق بنك الجزيرة تقدماً جيدا على صعيد قنوات التوزيع البديلة، حيث نجح بإطلاق المرحلة الثانية من قنوات الصرافة الإلكترونية الخاصة به والتي توفر ميزة معززة عبر تقديم أنظمة أكثر سهولة للمستخدم. ومن هنا، بات بإمكان عملاء البنك اليوم الاستمتاع باستخدام تطبيق "الجزيرة سمارت" المتكامل الذي يستأثر حالياً بنحو ربع المعاملات الإلكترونية للبنك.

ومع تحول مزيد من العملاء إلى استخدام تطبيقات الهواتف الذكية، نجح "بنك الجزيرة" في إطلاق تطبيق "الجزيرة سمارت" على نظام "مايكروسوفت ويندوز 8"، وهو أول تطبيق مصرفي يتم إطلاقه على منصات "مايكروسوفت". ويمكن تحميل هذا التطبيق على أجهزة الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية والحواسب المكتبية العاملة بنظام "ويندوز 8"، مما يتيح للعملاء فرصة الاستمتاع بخدمات "بنك الجزيرة" أينما كانوا.

على صعيد آخر فقد كان عام 2013 حافلاً بالنجاح بالنسبة إلى "بنك الجزيرة"، إذ حصد جائزة "أفضل مركز اتصالات في العالم لعام 2013" وجائزة "أفضل بنك في خدمة العملاء لعام 2013" ضمن فعاليات جوائز مراكز الاتصال العالمية.

كما حقق البنك تقدما كبيرا على صعيد توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك، ليرتفع عدد هذه الأجهزة من 350 جهازاً في ديسمبر 2012 إلى 450 جهازاً في عام 2013 علماً أن 60 جهازاً منها يقبل جميع أنواع العملات النقدية. كما تم تغيير مواقع 36 صرافاً آلياً لانخفاض الاستخدام حيث تم نقلها إلى مواقع أكثر ربحية بغية تعزيز إيرادات رسوم استخدام هذه الأجهزة إلى أقصى حد ممكن.

ويشهد البنك أيضا توسعاً مطرداً في نقاط البيع باستخدام تقنية "EMV" المتطورة، حيث أنشأ "بنك الجزيرة" خلال العام الماضي لوحده 1480 وحدة ليصل عدد وحداته إلى 3821 آلاف (مما يرفع حصته السوقية من 2,51% إلى 3,52%).

على صعيد المستقبل يخطط "بنك الجزيرة" لمواصلة الاستثمار في تطوير الموارد البشرية وقنوات التوزيع انطلاقاً من إدراكه لأهمية هذين العاملين في تحقيق النمو خلال هذه المرحلة الانتقالية. ويواصل البنك التركيز على استقطاب أهم الكفاءات وتدريبها والمحافظة عليها. كما نجحت إدارة البنك منذ مطلع عام 2011 بتحويل نهج البنك السوقي من الاعتماد على المبيعات إلى تبني نهج متنوع يقوم على إدارة علاقات عملائه من ذوي المراكز المالية المرموقة. وبالإضافة للمنتجات الفريدة التي توفرها القطاعات الأخرى، تتم خدمة هؤلاء العملاء عبر شبكة واسعة من الفروع و21 قسماً مخصصاً للسيدات حول المملكة، وبدعم من قنوات التوزيع البديلة الأفضل من نوعها على مستوى العالم.

كما يركز "بنك الجزيرة" في عام 2014 كلّ اهتمامه على ترسيخ مكانته الرائدة في مجال التمويل العقاري وذلك من خلال تقديم الحلول المبتكرة وتوسيع عروض منتجاته المقدمة للقطاعات الجديدة في السوق. وقد وضع البنك خططاً طموحة لتوسيع مجموعة منتجاته وخدماته المصرفية ومواصلة تطوير قنوات التوزيع البديلة خلال السنوات المقبلة؛ كما سوف يركز على تعزيز محفظة منتجات البطاقات الائتمانية وعروض القيمة لتوفير باقة أوسع من برامج الولاء لبطاقات الائتمان. وبالنسبة لشبكة فروعه، فسوف يواصل البنك توسيع رقعة انتشاره على مستوى مختلف أنحاء المملكة. وتتضمن قائمة أولويات البنك خلال المرحلة المقبلة أيضا تطوير الصالات المصرفية وتخصيص مدراء للعلاقات المصرفية.

الخدمات المصرفية الخاصة

ضمن استراتيجية البنك لتوسيع قاعدة العملاء، فقد تم انشاء مجموعة مستقلة للخدمات المصرفية الخاصة بداءً من عام 2013م ليتم التركيز من خلالها على كبار العملاء ، يهدف البنك من خلالها ان يكون الخيار الأول لأصحاب الثروات العالية وعائلاتهم ، وذلك عن طريق تقديم حلول مميزه لإدارة ثرواتهم من خلال المحافظة عليها وتنميتها بطريقة منهجية، ومنافسة البنوك المحلية للحصول على حصة سوقية في هذا المجال.

يتضمن توجه "بنك الجزيرة" الاستراتيجي بالنسبة للخدمات المصرفية الخاصة: تعزيز موارد فريق الخدمات المصرفية الخاصة، وتصميم هوية محلية تحمل علامة الخدمات المصرفية الخاصة، وتعزيز التعاون المشترك بين البنك وشركة "الجزيرة كابيتال" عبر توفير إطار عمل واضح للاستفادة قدر الإمكان من الكفاءات الاستشارية والتسويق. كما سيوفر البنك دعماً عملياً أكبر من خلال "الجزيرة كابيتال" لتوفير الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، وتحديد التوجه الاستثماري للعملاء. كما تتضمن استراتيجية البنك على صعيد الخدمات المصرفية الخاصة تنويع المنتجات المصرفية و تقديم حلول متنوعة خاصة بإدارة الثروات التي يوفرها البنك لكبار العملاء.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

حققت "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" في "بنك الجزيرة" معززة بتوسيع محفظة الخدمات والمنتجات واستقطاب العملاء وصفقات التمويل، نمواً بواقع 13,3% في محفظة أصولها خلال عام 2013، لتسجل دخلا تشغيليا بلغ 491,8 مليون ريـال سعودي. كما ارتفع دخل الرسوم من الأنشطة المصرفية للمجموعة بواقع 10,1 مليون ريـال سعودي مقارنة بما كان عليه في العام السابق، في حين انخفضت القروض المتعثرة بنسبة 1,0% من إجمالي القروض مقارنة بنسبة 5,3 كما في نهاية عام 2012. وسوف تواصل "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" توسيع نطاق خدماتها وابتكار مزيد من الحلول خلال السنوات القادمة علماً أنها توفر باقة واسعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات. وتركز المجموعة أنشطتها على الرياض وجدة والدمام مع توفير الخبرات والموارد اللازمة في المكاتب الإقليمية الثلاثة لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء في كل منطقة.

وتضم "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" وحدات العمل التالية:

وحدة الخدمات المصرفية التجارية

في عام 2012، ضمت "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" إليها وحدة الخدمات المصرفية التجارية التي توفر طيفاً واسعاً من المنتجات والخدمات المصرفية التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعنى هذه الوحدة بتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها عبر تأسيس مكاتب إقليمية تربط بين مختلف العملاء المصرفيين التجاريين حول المملكة. ويعكس هذا التوجه المسار الاستراتيجي للبنك الرامي إلى توسيع قاعدة عملائه، والاستفادة من الطلب على الائتمان، وزيادة حجم الإقراض، وتوسيع وتنويع محفظة التمويل. ونتيجة لذلك، قدمت وحدة الخدمات المصرفية التجارية الدعم والتمويل اللازمين عبر إطلاق العديد من برامج التمويل المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن برنامج "كفالة" الذي حقق نمواً بواقع 165% في نهاية عام 2013، الأمر الذي يجعل من "بنك الجزيرة" واحداً من أبرز الشركاء المساهمين في نمو هذا البرنامج.

شهدت وحدة الخدمات المصرفية التجارية في عام 2013 تطورا كبيرا وذلك من خلال طرح العديد من المنتجات الجديدة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما قطاع الرعاية الصحية. وافتتحت الوحدة مؤخراً عدة مراكز لها في أبها والإحساء لمواكبة الطلب على الخدمات والمنتجات المصرفية ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار استراتيجيته للتوسع المستمر، يطمح البنك إلى افتتاح مزيد من المراكز داخل المملكة لضمان تلبية الاحتياجات المصرفية لهذه الشركات على أكمل وجه.

وارتفع إجمالي أصول التمويل لوحدة الخدمات المصرفية التجارية بنسبة 101,8% في عام 2013، مما يعكس الارتفاع الكبير لعدد المقترضين. وسوف تواصل الوحدة توفير خدمات معززة للعب دور محوري في توفير عروض متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تلبية احتياجات العملاء الخاصة. وتنسق وحدة الخدمات المصرفية التجارية حاليا بشكل وثيق مع القطاعات الأخرى عبر تقديم عروض فريدة تواكب أرقى مستويات الكفاءة والإنتاجية والخدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

إدارة المعاملات المصرفية العالمية

برزت إدارة خدمات الشركات العالمية كعنصر هام في إدارة النقد الإسلامي والتمويل التجاري خلال السنوات الماضية، حيث أثبتت مكانتها كشريك فاعل وموثوق للعديد من شركات المملكة بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشركات التجارية والكبرى، والهيئات الحكومية وشبه الحكومية (القطاع العام)، والمؤسسات المالية. وتغطي حلول الدفع التي توفرها الإدارة طيفاً واسعاً من المعاملات المحلية والدولية التي يتم تقديمها عبر القنوات التقليدية وقنوات الهاتف المحمول والإنترنت، وتمثل أبرز هذه الحلول في إضفاء بعد جديد على إدارة الرواتب وتحصيل النقد.

وتنسجم استراتيجية النمو لإدارة المعاملات المصرفية العالمية مع التوجهات الرئيسية التي تدفع باتجاه التغيير على صعيد الرقمنة وتطبيق التحديثات في مختلف القطاعات التجارية بالمملكة. ونجحت الإدارة خلال عام 2013 بإطلاق منتج تجاري مبتكر وهو "خطاب اعتماد المشاركة" الصادر عن "بنك الجزيرة" لصالح إحدى الدول المصدرة (المستفيد) بالنيابة عن دولة مستوردة (المودع)، وذلك على أساس معدل استثمار متفق عليه سابقاً مع التوجه لبيع البضائع المستوردة في السوق المحلية.

وفي شهر سبتمبر 2013، نالت الإدارة شهادة المطابقة من وزارة العمل بعد نجاحها في تطبيق "نظام حماية الأجور" على النحو المنصوص عليه من قبل الوزارة و"مؤسسة النقد العربي السعودي".

قسم التمويل المتخصص:

يتكون قسم التمويل المتخصص من 3 وحدات مختلفة هي: المشاريع والتمويلات المهيكلة، والقروض المشتركة، والوكالة. وقد ساهم هذا النموذج التشغيلي ذو الأهداف المحددة في تعزيز كفاءة البنك في كامل طيف عمليات التمويل المتخصص.

وواصل هذا القسم خلال عام 2013 لعب دور رائد في تمويل المشاريع والقروض المشتركة عبر المشاركة في أبرز المعاملات الرئيسية. وبفضل سجلها الحافل بالإنجازات المتميزة، أصبحت وحدة الوكالة من الخيارات المفضلة في السوق، حيث نجحت بإنجاز 3 معاملات كبيرة ضمن مجال اختصاصها.

وحدة المؤسسات المالية

تواصل وحدة المؤسسات المالية بناء شبكة قوية من العلاقات المصرفية الجيدة حول العالم لتعزيز قدرة "بنك الجزيرة" على تلبية احتياجات عملائه، وتسهيل وتمويل التحويلات المالية والمعاملات التجارية الخاصة بهم. كما تحرص الوحدة على بناء علاقات قوية مع البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية وشبه الحكومية، وشركات الاستثمار والوساطة، وشركات التأمين، وشركات تأمين اعتمادات التصدير.

وحدة القطاع العام

تقدم وحدة القطاع العام حلولاً مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بما فيها المرابحة، والمشاركة، والتورق، والإجارة، وبرنامج "نقاء" وغيرها من الحلول المصممة خصيصاً لمواكبة الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة لشركات القطاع العام مثل تمويل الشركات، وتمويل العقارات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وتمويل المقاولات، وحلول إدارة النقد، والخدمات المصرفية الإلكترونية. وتقدم الإدارة لعملاء البنك من القطاع العام خدمات تمويل التجارة الدولية، ومنتجات تتعلق بأسواق رأس المال والدين، ومنتجات الخزينة، والخدمات المصرفية العالمية.

مجموعة الخزينة

تواصل مجموعة الخزينة مسيرة نجاحها منذ تأسيسها قبل 3 سنوات؛ إذ تضمن المجموعة الإدارة الفعالة للسيولة النقدية، والأصول، والالتزامات المالية، وتحقيق الفائدة القصوى من هيكل رأس المال، وتنويع المحفظة الاستثمارية، فضلاً عن النجاح في مواكبة معايير اتفاقية "بازل 3" المتعلقة بمتطلبات رأس المال وذلك من خلال التعاون مع كافة رؤساء الوحدات. كما تعتبر أنظمة الخزينة أداة رئيسية أخرى ترمي إلى إدارة أنشطة المجموعة من خلال العمل الدؤوب لجعلها تتماشى مع أحدث الابتكارات التكنولوجية المتاحة في هذا المجال.

إلى جانب إدارة السيولة والمحافظ الاستثمارية، ينصب تركيز مجموعة الخزينة على تلبية التطلعات المتزايدة لعملاء البنك عبر منحهم خدمات مصرفية عالية الجودة، ومنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، تسعى الخزينة لتعزيز ثقافة تسويق منتجات إضافية وبيعها لعملاء البنك من خلال العمل المشترك مع المجموعات التجارية الأخرى. ومن أجل زيادة عائدات الرسوم من صرف العملات الأجنبية، قام فريق المبيعات بالخزينة بتدريب موظفي المبيعات في فروع البنك على كيفية التعامل مع منتجات الخزينة. وحققت هذه المبادرة نتائج إيجابية كبيرة، حيث ارتفعت إيرادات صرف العملات الأجنبية للعملاء في عام 2013 بنحو 47%.

كما حرصت مجموعة الخزينة على تنويع محفظتها الاستثمارية وحولت الاستثمارات من " تعاون- وكالة" (قصيرة الأمد) إلى "صكوك" (طويلة الأمد). ونمت محفظة الصكوك من 6 مليارات ريال سعودي في عام 2012 إلى 11,3 مليار ريال سعودي في عام 2013 بنسبة زيادة بلغت 88,3%. ويضمن البنك من خلال هذه العملية ارتكاز أي قرار استثماري على

معايير متنوعة وعمليات تقييم منظمة ومتعددة المراحل. وإضافة لذلك، يتم اتباع الممارسات والسياسات المتعلقة بمخاطر السوق بغية ضمان حفاظ البنك على مخاطر مخففة على صعيد نسب الربح وصرف العملات الأجنبية.

مجموعة الموارد البشرية

بعد التقدم الكبير الذي حققته في العام الماضي، تواصل مجموعة الموارد البشرية دورها الرئيسي كشريك استراتيجي لكافة أقسام العمل مع الالتزام بكافة التوجيهات النظامية ذات العلاقة، والتركيز على استقطاب الموظفين، والتطوير، والتحفيز، والمكافآت. وتواصل المجموعة معالجة كامل نطاق الوظائف العامة المتخصصة ، وممارسة أنواع الرقابة والإشراف على جميع القضايا المرتبطة برأس المال البشري والموظفين والممارسات ذات الصلة، بما في ذلك تقديم النصح والمشورة لجميع وحدات الأعمال في كافة أوجه إدارة الكوادر البشرية. وتهدف المجموعة إلى تعزيز وتحقيق أهداف المؤسسة وأقسام العمل بالبنك بغية الحفاظ على مواصلة النمو وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين، والارتقاء بسمعة "بنك الجزيرة" بصفته الخيار المفضل للعمل..

واصلت مجموعة الموارد البشرية خلال عام 2013 تعاونها الوثيق مع كافة مجموعات الأعمال بهدف تعزيز الكفاءة الفردية والجماعية، وزيادة فعالية الموارد البشرية المتاحة من خلال التركيز على إعادة تنظيم وحدات البنك لتحقيق أعلى درجات الكفاءة. علاوةً على ذلك، لعبت إدارة علاقات الموارد البشرية دوراً حيوياً في إيصال المعلومات التجارية الهامة والاستراتيجية وذلك من خلال البرامج والمبادرات المتنوعة التي تستهدف الموظفين، فضلاً عن تقديم الدعم التنظيمي والإداري. وأطلقت هذه الوحدة العديد من المبادرات رفيعة المستوى لرصد ردود الأفعال وتخطيط التعاقب الوظيفي على مستوى الإدارة العليا لضمان استمرار الاستدامة التنظيمية.

كما واصلت المجموعة تركيزها على تعزيز جهود السعودة من خلال التطبيق المنتظم لبرنامجي "تطوير شبكة الفروع" و"مساعد الإدارة" باعتبارهما من البرامج الرئيسية لاستقطاب الكفاءات المحلية. وفي إطار هذه البرامج، قدم البنك العديد من فرص التدريب للمرشحين من الطلاب الجامعيين والخريجين.

عزز البنك نجاحه العالي والفعال في رفع معدلات السعودة لتصل إلى نسبة 88% من إجمالي عدد الموظفين؛ كما بذلت مجموعة الموارد البشرية جهوداً حثيثة لتعزيز برامج التعليم والتطوير، حيث بلغ متوسط أيام التدريب لكل موظف 6,5 أيام، وهو ما يؤكد سعي البنك للارتقاء بمهارات الموظفين مع تنفيذ نحو 470 فعالية تدريبية على الأقل خلال عام 2013.

مجموعة إدارة المخاطر

تعتبر مجموعة إدارة المخاطر واحدة من وحدات العمل الأساسية في البنك نظراً لدورها المحوري في دعم مجلس الإدارة وإدارة البنك العليا في تعزيز القدرة التنافسية والعمل بكفاءة عالية في القطاع المصرفي السعودي. وقد أنشأ البنك مجلس الإدارة وعدد من اللجان الإدارية للعمل على مراجعة كافة جوانب إدارة المخاطر، وإقرار سياسات المخاطر الشاملة، وإيجاد الحلول للمسائل الملحة الناشئة وذات الارتباط بالمخاطر الناشئة. وتضم هذه اللجان:

- اللجنة التنفيذية
- لجنة المخاطر
- لجنة إدارة الائتمان
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة سياسة مخاطر السوق

ويعتمد "بنك الجزيرة" طريقة متحفظة في تبني المخاطر ويعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار في البنك.

ويتولى الرئيس التنفيذي للمخاطر رئاسة مجموعة إدارة المخاطر التي تهدف إلى تحديد وتقييم وتخفيف مختلف أنواع المخاطر التي قد تنشأ عن الأنشطة والعمليات التشغيلية للبنك. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد ضمن مختلف أنشطة العمل وذلك الشراكة مع مختلف وحدات العمل والدعم..

وتعتبر القروض والسلف المقدمة للعملاء المصدر الرئيسي لمخاطر الائتمان في "بنك الجزيرة"، لذا فقد صممت سياسات وعمليات إدارة المخاطر في البنك من أجل تحديد وتحليل المخاطر، واعتماد الحدود والضوابط المناسبة لتقبلها. هذا و لا تزال تركزات المطلوبات والموجودات تمثل مخاطر رئيسية في محافظ البنوك السعودية، لذلك يحرص "بنك الجزيرة" على رصد هذه المخاطر ويتطلع للحد منها بمرور الوقت من خلال توسيع قاعدة عملائه من الشركات تدريجياً.

كان عام 2013 بدون شك عاما مليئا بالتحديات بالنسبة لمجموعة إدارة المخاطر نظراً لمواكبتها للمتطلبات النظامية المتزايدة لمعايير "بازل 3"، وقد حرصت المجموعة على ضمان مواكبة إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر لخطط النمو السريع للبنك.

مجموعة المراجعة الداخلية

تقوم هذه المجموعة بعمليات مراجعة داخلية مستقلة لنشاطات البنك؛ وتغطي كافة أقسام العمل والفعاليات ومناطق انتشاره الجغرافي، وتستخدم المجموعة منهجيات مراجعة موحدة لتنفيذ دقيق للمخاطر وبيئات المراقبة.

ويتولى إدارة المجموعة الرئيس التنفيذي للمراجعة، فيما تقوم لجنة المراجعة التابعة للبنك بتنفيذ مسؤوليات المراجعة. وتعتمد عملية المراجعة الداخلية نهجاً قائماً على المخاطر في تخطيط وتنفيذ التزامات تقييم المراجعة. وتشمل عملية المراجعة الداخلية اختبار وتقييم مدى كفاءة وفاعلية ضوابط البنك، والإدارة الحكيمة، وعملية إدارة المخاطر، وهيكلية نظم الرقابة الداخلية، وجودة الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة.

وتضمن إدارة المراجعة الداخلية تقييما موضوعيا مستقلا للمخاطر ومراقبة أنشطة الإدارة العليا، وتزويدها بالتوصيات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها.

كما تعتمد المجموعة برنامجا لضمان وتحسين الجودة يغطي كافة جوانب أنشطة المراجعة الداخلية.

مجموعة المساندة

كان عام 2013 عاما حافلاً بالنشاطات بالنسبة لمجموعة الدعم، حيث واصلت تنفيذ العديد من الاستثمارات التقنية والتشغيلية الرئيسية لدعم النمو السريع ومجالات العمل الجديدة للبنك. كما شهد العام تنفيذ تغييرات كبيرة لتلبية المتطلبات النظامية والأهداف الاستراتيجية والتحولية المهمة. وتضم مجموعة الدعم أقساماً مثل: العمليات؛ وتقنية المعلومات؛ وخدمات الدعم؛ وإدارة استمرارية العمل والعقارات؛ ومجموعة تحويل الأعمال؛ والمشتريات.

الخدمات اللوجستيه

بالتعاون مع وحدات تقنية المعلومات وتحويل الأعمال والمشتريات، عمل القسم على مساندة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد عبر افتتاح 9 فروع جديدة خلال عام 2013 فضلاً عن تجديد أكثر من 40 فرعاً. كما أنشأ القسم أول مركز للحوالات المالية فيما لا يزال المزيد منها قيد التطوير. وتم أيضاً بناء أول موقع للخدمات المصرفية الخاصة في الرياض في العام الماضي، ومقر قيادة مركزية لمراقبة كافة الفروع وأجهزة الصراف الآلي في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية. وسيشهد عام 2014 بإذن الله إطلاق مزيد من الاستثمارات مع توسيع شبكة الفروع وتطوير مراكز الحوالات المالية وغيرها.

الإستراتيجية وتطوير الأعمال

تواصل هذه الوحدة دعم أعمال البنك على مستوى كافة الأقسام والعمليات وقيادة عملية التغيير والتحول التقني. وتجسدت مجالات التركيز الأساسية للمجموعة خلال عام 2013 في توفير حل لإطلاق إحدى العمليات المصرفية للأفراد، وإدخال تحسينات على إجراءات "اعرف عميلك"، وإنشاء حل دائم للأرشفة، واعتماد تقنيات مراقبة متطورة لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وتقديم حلول تقنيات المراقبة للمجموعة. كما عملت مجموعة تحويل الأعمال أيضاً على إدارة أنشطة التغيير التشغيلية في مناطق العمليات المركزية وعمليات البطاقات مع التركيز بشكل خاص على إجراء تحسينات في أجهزة الصراف الآلي، وحسابات البنك لدى بنوك أخرى، وبطاقات الائتمان وغيرها من الإجراءات العامة لمطابقة الحسابات. وتتضمن أبرز العوامل الدافعة لمجموعة تحويل الأعمال في عام 2014 تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات لدعم عمليات التمويل والشراء، ونظام إدارة مخاطر المؤسسة لدعم إدارة المخاطر الرئيسية في مختلف عمليات البنك.

العمليات

شهدت مجموعة العمليات فترة انتقالية خلال عام 2013 بتنفيذها باقة من مبادرات التغيير المهمة التي ركزت على تحسين عمليات وضوابط البطاقات الائتمانية، والتمويل الشخصي، والعمليات المركزية. وتسعى مجموعة العمليات خلال الأعوام القادمة إلى التأسيس لثقافة استثمارية تتمحور بالدرجة الأولى حول خدمة العملاء، وضمان دمج التقنيات الحديثة مع جهود الموظفين والعمليات المختلفة لتقديم خدمة عملاء ممتازة. وسوف تتواصل عمليات التحول والتحديث في المجموعة خلال عام 2014 بطرح تقنيات جديدة في مجال مقاصة الشيكات، وإعادة هيكلة العمليات الحالية، والانتقال نحو تقنية جديدة لبوابة المدفوعات.

تقنية المعلومات

يحظى الاستثمار في قطاع التكنولوجيا بمكانة كبيرة ضمن استراتيجية البنك الذي واصل تنفيذ مبادرات تغيير بارزة خلال عام 2013؛ حيث نفذت وحدة تقنية المعلومات في العام الماضي عملية جديدة لدعم نمو شبكة أجهزة الصرف الآلي لخدمات

الأفراد، وأنهت عملية تحديث رئيسية للنظام المصرفي الأساسي للبنك. وتتواصل استراتيجية التطوير في قطاع تقنية المعلومات لبناء قدرات تطوير داخلية على درجة عالية من المهنية والكفاءة، إضافة للتطبيقات التي يوفرها الموردون. وتشمل مجالات التركيز الحالية للمجموعة على التطبيقات الداعمة لقطاع الحوالات المالية، وتعزيز قنوات إنجاز المعاملات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت، والاستراتيجية المستقبلية لبوابة الدفع الخاصة بالبنك. كما سيتم التركيز بشكل رئيسي خلال عام 2014 على الاستثمار في أدوات مراقبة الأنظمة المحسنة وتقنيات الجدولة الآلية.

خدمة المجتمع

امتداداً لدور البنك في المساهمة في المسؤوليه الاجتماعية، يواصل البنك اهتمامه - من خلال برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) - في السعي إلى تنمية الإنسان الذي يسهم بدوره في تنمية المجتمع وذلك بتبني استراتيجيات وبرامج تهدف إلى تحويل عمليات العطاء إلى استراتيجيات نماء وبناء تساهم بشكل فاعل في التنمية المستدامة.

ورغبةً في تفعيل التعاون ودعم برامج وأنشطة المؤسسات والجمعيات الخيريه والاجتماعيه للوصول إلى تحقيق التنميه المستدامه لأفراد المجتمع، فقد سعى البنك إلى وضع وتبني خطط وبرامج فاعله في هذا الشأن وذلك انطلاقاً من ارتباط البنك الوثيق بالمجتمع والتزاماً بالواجبات الاجتماعيه والانسانيه التي تساعد في دعم ومساندة أبناء وبنات وطننا الغالي حيث أسهم البنك من خلال برنامج (خيرالجزيرة لأهل الجزيرة) بمبلغ 8,5 مليون ريال خلال عام 2013.

لقد عمد البنك إلى تنفيذ برامج متنوعة ونوعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للأفراد وذلك من خلال التأهيل والتدريب لتهيئة الشباب والشابات لسوق العمل بالإضافة إلى البرامج الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة (المكفوفين ، الصم ، الإعاقات الحركية)، وكذلك تقديم (القروض الحسنة) لعدد من الأسر المنتجة في عدد من مدن ومحافظات المملكة لتأسيس مشاريعها الخاصة التي تساعد في تحسين وضعها المعيشي وتفتح آفاقاً واسعة لممارسة أعمالها الخاصة ، كما ساهم البنك أيضاً في العمل على تسويق منتجات الأسر المنتجة سعياً لإيجاد فرص لزيادة مداخيلها. وقد أطلق البنك برنامجاً خاصاً لتأهيل قيادات العمل الاجتماعي؛ وذلك بهدف إعداد مؤهلين ومتميزين لقيادة العمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعيه مما سيعود بالنفع على الأفراد والمؤسسات.

وفي المجال التعليمي حرصت إدارة خدمة المجتمع على تجهيز العديد من معامل الحاسب الآلي وحاضنات الأعمال في عدد من الجمعيات والمراكز التدريبية ، بالإضافة إلى الاهتمام بشريحة الأيتام ومجهولي النسب وذلك بتقديم البرامج الترويحية والترفيهية لهذه الفئه في العديد من المناطق والمحافظات.

لقد استفاد من برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) خلال عام 2013م، بمختلف برامجه وأنشطته في مختلف محافظات ومدن مملكتنا الغالية 4,287 شاباً وفتاة.

الجوائز التقديرية والشهادات

حصل "بنك الجزيرة" على الجوائز التقديرية التالية:

- أفضل بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (أفضل بنك إسلامي) في المملكة العربية السعودية" من مجلة "وورلد فاينانس"
- جائزة مجلة "ذا اوروبيان" العالمية لافضل مزود للخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- جائزة "المؤسسة المثالية لدعم العمل الاجتماعي والتنموي" من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي" في البحرين
- جائزة أفضل 100 علامة تجارية سعودية من "مؤسسة عسير للصحافة والنشر"،
- الميدالية الفضية والمركز الثاني في فئة "أفضل مركز اتصال في العالم" لعام 2012 ضمن فعالية "المسابقة العالمية لمراكز الاتصال".
- 7 من جوائز المؤتمر العالمي لمراكز اتصالات العملاء 2013، فيينا – النمسا:
  - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل مركز اتصال "
  - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل خدمة مركز اتصال "
  - الميدالية الفضية – جائزة "أفضل نظام لحوافز المبيعات "
  - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل قائد إداري "
  - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل دعم فني"
  - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل مشرف "
  - الميدالية الفضية – جائزة "أفضل موظف خدمة عملاء "
- جائزة "أفضل مركز اتصال" في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا – المرتبة الأولى و الميدالية الذهبية
- جائزة "أفضل مدير مركز اتصال" في الشرق الأوسط من مركز "إنسايت ميدل إيست"- دبي
- جائزة "أفضل قائد إداري" ضمن "المسابقة العالمية لمراكز الاتصال" – المرتبة الثانية و الميدالية الفضية

شركة الجزيرة للأسواق المالية " الجزيرة كابيتال "

شكّل عام 2013 مرحلة تاريخية مهمة في مسيرة "الجزيرة كابيتال"؛ حيث حافظت الشركة على موقعها الريادي في سوق الوساطة المحلية بحصة سوقية كبيرة بلغت 18,1%. كما قامت الشركة بتعزيز عروض عملها الإجمالية من خلال تطوير خدمات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية. وانعكست مساهمة "الجزيرة كابيتال" ضمن مجموعة شركات "بنك الجزيرة" عبر أداء مالي قوي تميز بدخل إجمالي صافي بلغ 129 مليون ريـال سعودي لعام 2013 مقارنة بـ 214 مليون ريـال سعودي لعام 2012.

كما حافظت "الجزيرة كابيتال" خلال عام 2013 على موقعها في صدارة قطاع الوساطة المحلي نتيجة تركيزها الدؤوب على العملاء وفهم حاجاتهم ومتطلباتهم. واستمرت الشركة بالاستثمار في تطوير إمكانياتها في مجال الوساطة على المستويين الإقليمي والدولي، لاسيما تعزيز موقعها ضمن قطاعي الوساطة العالمية ووساطة الشركات. وخلال عام 2013، وصل حجم عمليات التداول التي نفذتها "الجزيرة كابيتال" إلى 494,6 مليار ريـال سعودي. ومن جهة أخرى، وصلت قيمة إجمالي أصول العملاء التي تديرها الشركة إلى 33 مليار ريـال سعودي بنهاية عام 2013، مقارنة بـ 24 مليار ريـال سعودي عام 2012.

وأثمر تركيز "الجزيرة كابيتال" على تطوير باقة منتجات إدارة الأصول عن نتائج متميزة؛ حيث سجلت الأصول الخاضعة لإدارة الشركة نمواً بنسبة 73% لترتفع قيمتها من 1,1 مليار إلى 1,9 مليار ريـال سعودي متفوقة بذلك على الأداء الإجمالي للسوق الذي بلغت نسبة نموه 14% خلال نفس الفترة؛ وتحقق ذلك بفضل نمو الأصول التي تديرها الصناديق الاستثمارية الحالية للشركة، فضلاً عن نجاح عمليات التطوير، وإطلاق صندوقين عقاريين جديدين هما "صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية" و"صندوق الجزيرة دواوين". كما واصلت الشركة استثماراتها الحالية ضمن قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية الذي لا يزال يشهد نمواً قوياً نتيجة جهود تطوير العلاقات التجارية.

وتم تكريم "الجزيرة كابيتال" من "الهيئة المصرفية العالمية والمراجعة المالية" بمنحها جائزة "أفضل مزود لخدمات الوساطة في المملكة العربية السعودية لعام 2013"، بالإضافة إلى جائزة "أفضل شركة في مجال أبحاث الأسهم في المملكة العربية السعودية" لعام 2013 من مجلة "انترناشيونال فاينانس" تقديراً لجودة الأبحاث التي تجريها الشركة للعملاء.

وتتطلع "الجزيرة كابيتال" نحو عام 2014 بتفاؤل كبير، وتؤمن إدارتها بأن الأسس المتينة للاقتصاد السعودي ستواصل تأثيرها الإيجابي من خلال دعم تطوير قطاع الخدمات المالية ولاسيما أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية.

شركة "الجزيرة تكافل تعاوني"

"الجزيرة للتكافل التعاوني" هي شركة سعودية مساهمة تمت الموافقة على ترخيصها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (137) الصادر بتاريخ 1431/4/24 هـ، والمرسوم الملكي رقم (م/23) الصادر بتاريخ 1431/4/28 هـ. ويبلغ رأسمال الشركة 350 مليون ريـال سعودي مقسّمة إلى 35 مليون سهم عادي بقيمة إسمية 10 ريـالات سعودية للسهم الواحد ("الأسهم").

وتزاول الشركة نشاط التأمين وفق "نظام التأمين التعاوني" ولوائحه التنفيذية وتعديلاتها. وحصلت الشركة على ترخيص "مؤسسة النقد العربي السعودي" بتاريخ 20 صفر لعام 1435ه والموافق 23 ديسمبر 2013 م، وبدأت مزاولة أعمالها ابتداءً من شهر يناير 2014.

ويمتلك "بنك الجزيرة" 35% من أسهم شركة "الجزيرة للتكافل التعاوني" موزعة على الشكل التالي: استثمار بنسبة 30% للبنك نفسه، واستثمار بنسبة 5% لشركة "الجزيرة كابيتال" التابعة للبنك.

وتتبنى "الجزيرة للتكافل التعاوني" استراتيجية قائمة على العناصر التالية:

- تطوير منتجات تكافل متنوعة ومبتكرة تتجاوز توقعات الشرائح المستهدفة وتلبي احتياجات المجتمع بما في ذلك الأفراد ومنشآت القطاعين الخاص والحكومي
- تقديم خدمات عالية الجودة ترقى إلى طموحات الشركة وتلبي متطلبات العملاء
- امتلاك امكانات عالية المستوى في مجال إدارة المخاطر عن طريق الاستثمار في التقنية وتطبيق أفضل الممارسات
- استقطاب وتطوير وتحفيز كادر عمل من أصحاب الكفاءة والخبرة
- رفع مستوى كفاءة عمليات الشركة لضمان تحقيق أعلى العائدات من الموارد المستخدمة

شكر وتقدير

ويسر مجلس الإدارة انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكره وتقديره للحكومة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ، و مقام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ، وجميع الوزراء على دعمهم المتواصل.

كما يتقدم بالشكر لمقام وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ووزارة التجارة والصناعة، ومؤسسة النقد العربي السعودي ، وهيئة السوق المالية على دعمهم المستمر للبنك.

كما يسر المجلس انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن جزيل شكره وتقديره للمساهمين والعملاء الأفاضل على ثقتهم ودعمهم المستمرين، ولفريق إدارة البنك وكافة منسوبيه على أدائهم وإنجازاتهم المميزة.